

خلال مؤتمر اتحاد المصارف العربية

طارق عامر: المفاوضات مع صندوق النقد تسير بشكل جيد جدًا

تصحيح سعر الصرف في مارس رفع تدفقات النقد الأجنبي 30%

الأفراد، وتوفير تمويل ضخمة مدعومة. وأضاف عامر: "كانت أموراً غير مألوفة ولكن تم اتخاذها ونجحنا في الحفاظ على العملة، وفي عام 2021 عندما انطلق الإنتاج بالمصانع تضاعفت مستويات الإنتاجية مقارنة ببيانات 2019". وقال إن استخدام وتدخل البنك المركزي في السوق باحتياطات النقد الأجنبي أمر طبيعي، وإن هذه الاحتياطات يتم بناؤها لمواجهة التقلبات الاقتصادية، مضيفاً: "ليست مقدسة وتستخدم في مواجهة الأزمات". وأشار محافظ البنك المركزي المصري، إلى أن البنوك نجحت في خفض معدلات الدين غير المنتظمة إلى 3.5% بنهاية ديسمبر 2021 مقابل 4.9% في نهاية 2017. وأضاف أن معيار كفاية رأس المال بلغ 22.5% بنهاية عام 2021، مقابل 14.7% في 2017. وأكد عامر ارتفاع نسبة السيولة بالعملة المحلية لدى بنوك الجهاز المصرفي لتبلغ نحو 45.4% في آخر ديسمبر 2021، علماً بأن الحد الأدنى الرقابي المقرر 20%.

لا يصاب المجتمع بصدمة سعرية". وأضاف أنه خلال بدايات أزمة كورونا حدث خروج للاستثمارات الأجنبية بنحو 15 مليار دولار في غضون 3 أشهر. وتابع: انخفاض الاحتياطي من مستوى فوق 45 مليار دولار، إلى نحو 36 مليار دولار، كما تم استخدام السيولة المتاحة في البنوك حتى تتمكن مصر من الالتزام في سداد الالتزامات، مضيفاً: "في الأزمات لا بد أن تكون هناك مرونة في التعامل". وقال عامر، إن هذه السياسات منعت الصدمة التضخمية نتيجة انخفاض سعر الصرف، وذلك عن الدولة والبنوك والشركات وأفراد المجتمع ككل. وأكد أن التزام مصر بسداد التزاماتها بشكل فوري، زاد من ثقة المستثمرين الأجانب الذين عادوا للسوق مرة أخرى.

الاحتياطيات الأجنبية ليست مقدسة وتستخدم في مواجهة الأزمات

خروج 15 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبي في 3 أشهر خلال أزمة كوفيد

45.4% نسبة السيولة بالجنه في البنوك و67.9% بالعملة الأجنبية

التخلي عن مرونة سعر الصرف في أزمة كورونا كان لحماية المجتمع من الإصابة بصدمة سعرية



طارق عامر محافظ البنك المركزي

يفرض شروطاً صعبة على مصر. وأضاف أن قيمة التمويل المحتمل الحصول عليه من المرحج ألا تكون كبيرة، وأن لجوء مصر للصندوق جاء للاستفادة من الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها مصر على مدار الأعوام الماضية. وأكد طارق عامر، أن تصحيح أوضاع سعر الصرف في مارس الماضي، جاء بدافع تقادي التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية. وأضاف أن تعديل أوضاع سوق الصرف انعكس على زيادة تدفقات النقد الأجنبي بنسبة 30% خلال شهر مارس. وأكد عامر، أن البنك المركزي اتخذ قرارات مارس، والتي شملت أيضاً طرح شهادات بفائدة مرتفعة، للحفاظ على استقرار تدفقات النقد الأجنبي، وتحقيق عائد جيد للمواطنين لمواجهة التضخم. وأضاف: "البنك المركزي تعهد بأن يكون حامل الجنيه هو الراجح، وطرح شهادات 18% جاء لتمويل المواطنين عن ارتفاع التضخم". وأضاف محافظ البنك المركزي المصري، أن مصر تدخلت بالاحتياطات الدولية خلال فترة أزمة كورونا، ولم تترك سعر الصرف، مضيفاً: "أخترنا أن نهاجر من مرونة سعر الصرف حتى

أمنية إبراهيم وباره عريان

قال محافظ البنك المركزي المصري، طارق عامر، إنه لا شك في أن الدول العربية ستجاوز الأزمة الاقتصادية المستوردة من الخارج، وأن مصر لديها ذات الثقة في التعامل مع هذه الأزمة. وأضاف عامر، في كلمته خلال مؤتمر اتحاد المصارف العربية السنوي أمس الأربعاء، أن البنك المركزي المصري يتعامل بثقة وبوقفة في مواجهة تلك الأزمات، ولا يخشى منها. وأكد أنه من أجل ذلك تم بناء القدرات والاحتياطات الأجنبية من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016، والتي تعتبر أمان المجتمعات في مواجهة أي تقلبات اقتصادية. وتابع عامر، أنه تم بناء قدرات عالية للبنوك المصرية والتي تتمتع بنسب سيولة عالية. وقال محافظ البنك المركزي المصري، إن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تسير بشكل جيد جداً. وأكد في تصريحات صحفية على هامش المؤتمر أن صندوق النقد لا

MORE THAN SIXTY YEARS OF CONSTANT INNOVATION, AND STILL.

16750 | MNHD.COM

THE DEVELOPER OF SARAI CITY

في اجتماع لجنة السياسة النقدية اليوم

اتساع نطاق الزيادة المتوقعة في سعر الفائدة حتى نقطتين مئويتين

التضخم المستورد يقلل جدوي الرفع الكبير.. واستثمارات الأجانب ترجحه

الاتجاهات أسعار الفائدة داخل الأسواق الناشئة، في ضوء اتجاهات التشديد النقدي على الصعيد العالمي. وتوقعت رئيس قطاع البحوث في شركة الأهلي فاروس للأوراق المالية أن تعكس هذه التحركات على أدوات الدين الحكومية و لو جزئياً، موضحة أنه ليس من الضروري رفع الفائدة على أدوات الدين الحكومية بنفس القدر المتوقع بمستوى 200 نقطة، فقد يتم الرفع ولكن بمعدل أقل أو أكبر من هذا المعدل، وذلك ما سيتحدد وفقاً للعرض والطلب. وأكدت منى بدير، محلل اقتصاد كلي بأحد البنوك الخاصة، أن البيئة التضخمية الحالية ليست مرهونة بالطلب، بل هو تضخم ناتج عن تغيرات سعر الصرف وارتفاع التكاليف، مشيرة إلى أن التضخم سيظل خارج حدود المستهدف خلال عام 2022، متوقعة أن يصل إلى مستوى 15% تقريباً خلال أشهر الصيف من العام الجاري.



منى بدير محلل اقتصاد كلي بأحد البنوك الخاصة



رضوى السويدي رئيس قطاع البحوث في شركة الأهلي فاروس للأوراق المالية



أحمد أبو السعود الرئيس التنفيذي لشركة أريهوت مصر وعضو مجلس إدارة البورصة المصرية



محمد ماهر الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية

باره عمران

توقع محمد ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA، وعضو لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية أن تقرر لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في اجتماعها اليوم، زيادة طفيفة في سعر الفائدة على الجنيه في حدود نصف نقطة مئوية، أو تثبيتها. وأضاف لنشرة حابي، أنه في حال إقرار زيادة سعر الفائدة بنسبة كبيرة، فإن سوق المال ستأثر سلباً بالقرار. من جانبه، أكد أحمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي لشركة أريهوت مصر وعضو مجلس إدارة البورصة المصرية، أن الموجة التضخمية التي تشهدها الأسواق ستظل مستمرة خلال الفترة القادمة، وذلك على الصعيدين العالمي والمحلي، وهو ما يتزامن مع استمرار الارتفاعات في أسعار الفائدة، مما يعكس عدم وجود بديل عن رفع سعر الفائدة في مصر، ولكن يظل التساؤل والجدل حول معدل الرفع الذي سيقرره البنك المركزي المصري، حيث تختلف

في أغسطس 2022، وبعد ذلك سيبدأ في الانحسار والعودة إلى المنطقة المستهدفة بحلول أبريل 2023. وتوقعت وفقاً لهذه المعطيات أن يرفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنحو نقطتين مئويتين من أجل احتواء التضخم، ومراعاة

ومن جانبها، قالت رضوى السويدي، رئيس قطاع البحوث في شركة الأهلي فاروس للأوراق المالية، إنه نظراً لقراءة التضخم الأعلى من المتوقع في أبريل، والتزايد التدريجي المرتقب خلال الأشهر القليلة المقبلة، فمن المتوقع أن يصل التضخم إلى ذروته وهي 14-15%

لأسعار الفائدة في مصر بشكل عام، وذلك نظراً لكون أغلب هذه الاستثمارات تضخم من البنوك المحلية في ظل عدم وجود استثمارات أجنبية كبيرة، منوهاً إلى أن جذب أجنبي يتطلب الرفع بمعدلات أكبر، وهو أمر مستبعد للحفاظ على تكلفة الدين.

الآراء بين 1% و3 نقاط مئوية. واستبعد أن يصل معدل رفع الفائدة باجتماع المركزي اليوم إلى نقاط مئوية، متوقفاً أن يكون في حدود أعلى قليلاً من نقطة مئوية واحدة. ويرى أن رفع الفائدة على السندات وأذون الخزانة سيتم بنسب أقل من المتوقع

ASPIRE HOLDING

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية:

القطاع العقاري يترقب قرار سعر الفائدة



المهندس محمد هاني العسال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية

جنيه مبيعات في 2021، مقابل 4 مليارات جنيه كانت مستهدفة. ولفت إلى أن سياسة الشركة تتمثل في الاستمرار بنفس معدلات البيع والتفويض، على أن يتم التركيز على التسليمات باكتر قدر ممكن، وبحسب خطة الشركة فإنه من المستهدف تسليم ألف وحدة العام الجاري.

إلى ارتفاع في أسعار مواد البناء والمواد الخام. وأكد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية، أن إدارة المخاطر بالشركة، تجتمع مع حدوث أي تغيرات تؤثر في تكلفة الإنتاج بشكل مباشر مثل أسعار مواد

لحدوث زيادات سعرية جديدة. وأضاف المهندس محمد هاني العسال في تصريحات خاصة لحابي، أن بداية عام 2022 شهدت تأثيراً من تبعات كورونا مثل اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الشحن، إضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت

إسلام سالم

قال المهندس محمد هاني العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية، إن هناك مؤشرات أولية بدأت في الظهور تشير

سهم CIB يقفز 1.51% ويقود البورصة للصدوع 0.27% بالختام

انتخاب محمد الأتريبي رئيساً لاتحاد المصارف العربية وطارق فايد عضواً

رئيس الوزراء يكلف بإعلان آليات توفير الأراضي الصناعية بحق الانتفاع أو التملك

بنكا الأهلي ومصر يطرحان مشروع وصال العقاري خلال أيام

البنك الدولي يرصد 30 مليار دولار لتخفيف أزمة الغذاء العالمية

أهم الأخبار اضغط على العناوين